

Distr.: General
7 December 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون
البند ٢٤ (ب) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة تيريزا تشيبولو لوسويلي تشاندا (زامبيا)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٤ من جدول الأعمال (انظر A/72/425، الفقرة ٢). وبتت اللجنة في البند الفرعي (ب) في جلستها ٢٤ و ٢٧ المعقودتين في ١ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة^(١).

ثانيا - النظر في مشروعَي القرارين A/C.2/72/L.43 و A/C.2/72/L.68

٢ - في الجلسة ٢٤، المعقودة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، عرض ممثل إكوادور، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "التعاون فيما بين بلدان الجنوب" (A/C.2/72/L.43).

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرموز A/72/425 و A/72/425/Add.1 و A/72/425/Add.2.

(١) A/C.2/72/SR.24 و A/C.2/72/SR.27.



- ٣ - وفي الجلسة ٢٧، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "التعاون فيما بين بلدان الجنوب" (A/C.2/72/L.68)، قدمته مقررة اللجنة بناءً على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/72/L.43.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة بأن مشروع القرار A/C.2/72/L.68 لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.
- ٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/72/L.68 (انظر الفقرة ٨).
- ٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان.
- ٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/72/L.68، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/72/L.43 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

التعاون بين بلدان الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ٢٢٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ الذي أقرت فيه وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الذي أقرت فيه خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(١)،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٧٠/٥٧، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢١٢/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ٢٠٩/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٣٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١/٦٤ المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، و ٢١٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ٢٢٧/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ٢٣٠/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و ٢٣٩/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، و ٢٢٢/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، و ٢٤٤/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ٣١٨/٧١ المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ بشأن طرائق عمل مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات المتعلقة بالتنمية المستدامة، تتسم بالعالمية والشمول وبعد المدى، وتركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبلا استناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد كذلك قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياقها وأهدافها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحصي التمويل وتمهئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

وإذ تشير إلى قرارها ٢٨٣/٦٩ المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠،

وإذ ترحب باتفاق باريس^(٢) وبيده نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وإذ تشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٣) التي لم تودع بعد صك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ ترحب أيضا بعقد الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، والجزء الثاني من الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، وذلك في بون، ألمانيا، في الفترة من ٦ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧،

وإذ ترحب كذلك بالخطة الحضرية الجديدة، المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعقود في كيتو، إكوادور، في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦^(٤)،

وإذ ترحب بعقد الندوة التحضيرية الأولى لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٨، التي استضافتها حكومة الأرجنتين في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بدعم من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، بشأن موضوع "تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠: بناء شركات مبتكرة وشاملة"،

وإذ تشير إلى أن عام ٢٠١٨ سيشهد الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس،

وإذ تدرك أنه منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس، تكثف التعاون فيما بين بلدان الجنوب كثيرا فبلغ مستوى بارزا على صعيد العمل المؤسسي، وشهد مشاركة متزايدة من جانب الجهات الفاعلة الوطنية والدولية، وأخذ يدعم التكامل الإقليمي، ويعزز إسهامه في التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة،

وإذ تدرك أيضا أن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أهمية حاسمة متزايدة في تدعيم القدرات الإنتاجية لدى البلدان النامية وأن له آثارا إيجابية على التجارة والتدفقات المالية والقدرات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، وإذ تكرر تأكيد أهمية الشراكات العالمية،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تعيد تأكيد إدراكها بأن كرامة الإنسان أمر أساسي ورغبتها في أن ترى أهداف التنمية المستدامة وغاياتها تتحقق لما فيه منفعة جميع الأمم والشعوب وشرائح المجتمع كافة، وإذ تجدد التزامها ببذل قصاراها لكي تشمل جهودها الأشد تحلفا عن الركب في المقام الأول،

(٢) اعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ويرد في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/أ-٢١.

(٣) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٤) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

- وإذ تجدد التزامها بضمان عدم ترك أي بلد أو فرد خلف الركب وبتعزيز جهودنا على المجالات التي تشتد فيها التحديات، بوسائل منها كفالة إدماج الأشد تخلفا عن الركب وضمان مشاركتهم،**
- ١ - **تحيط علما** بالقرارات التي اتخذتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها التاسعة عشرة المعقودة في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦^(٥)؛
- ٢ - **تحيط علما أيضا** بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٦)، وتقريره المعنون "المقترح الشامل بشأن السبل الملموسة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة تأثيره، إلى جانب التدابير الرئيسية المتخذة لتحسين تنسيق واتساق الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب"^(٧)، وأيضا تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة لعام ٢٠١١ ورد الأمين العام^(٨)؛
- ٣ - **تكرر طلبها** إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تقدم، بحلول نهاية دورة الجمعية العامة الثانية والسبعين، تقريرا مرحليا عن توصياتها لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن تنفيذ تدابير ترمي إلى زيادة تعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- ٤ - **تسلم** بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وماضيه الفريد وخصوصياته، وتؤكد من جديد رأيها أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب الجنوب وبلدانه يسهم في رفاهها الوطني واعتمادها على الذات، وطنيا وجماعيا، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة^(٩)، التي تبني على ما أنجز من الأهداف الإنمائية للألفية، وتسعى إلى تحقيق ما لم يتحقق من تلك الأهداف، وتؤكد من جديد أيضا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن تحدّد معالمه ويُرسّم مساره على يد بلدان الجنوب، وأن يظل هذا التعاون مسترشدا بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة؛
- ٥ - **تؤكد** أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، بل هو مكمل له؛
- ٦ - **ترحب** بزيادة إسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتشجع البلدان النامية على القيام طوعا بتكثيف جهودها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومواصلة تحسين فعاليته الإنمائية، وفقا لأحكام وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(١٠)، وترحب بالالتزامات بتعزيز التعاون الثلاثي باعتباره وسيلة للاستفادة من التجارب والخبرات ذات الصلة في التعاون الإنمائي؛

(٥) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ٣٩ (A/71/39)، الفصل الأول.

(٦) A/71/208.

(٧) SSC/19/2.

(٨) A/66/717 و A/66/717/Add.1.

(٩) انظر القرار ١/٧٠.

(١٠) القرار ٢٢٢/٦٤، المرفق.

٧ - **تؤكد من جديد** أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مسعى مشترك لشعوب وبلدان الجنوب، مستمد من الخبرات المشتركة والمشاعر المتبادلة، ويستند إلى أهدافها المشتركة وإلى التضامن فيما بينها، ويسترشد، في جملة أمور، بمبادئ احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها، دون فرض أي شروط، وأنه ينبغي ألا ينظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مساعدة إنمائية رسمية، وأنه يمثل شراكة بين أطراف متساوية تقوم على التضامن، وتسلم في هذا الصدد بضرورة تعزيز الفعالية الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال مواصلة تعزيز المساءلة والشفافية المتبادلتين فيما بينها، بالإضافة إلى تنسيق مبادراتها مع مشاريع وبرامج التنمية الأخرى على أرض الواقع، وفقا لخطط وأولويات التنمية الوطنية، وتقر بأن تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يقيّم بهدف تحسين نوعيته، حسب الاقتضاء، بطريقة تركز على النتائج؛

٨ - **تقر** بالتقدم المحرز وتشجع على مواصلة إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن السياسات والأطر الاستراتيجية لصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وتطلب من صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة التي لم تدرج بعد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياساتها أن تقوم بذلك، آخذة في الحسبان وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١١) وطابع التكامل بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب؛

٩ - **تكرر طلبها** إلى رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن يقدم توصيات محددة بشأن الدعم الإضافي الذي يمكن أن تقدمه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع الدول للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما يمكن أن يشمل الانتداب الطوعي للموظفين وتعيين موظفين فنيين مبتدئين في مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن تدابير من أجل تعزيز كفاءة المكتب وتأثيره على نطاق المنظومة؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يُدخل التعديلات اللازمة، حسب الاقتضاء، على إطار المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي^(١٢)، بالتشاور مع جميع الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

١١ - **تؤكد من جديد** الولاية والدور المركزي للمنوطتين بمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه مركز التنسيق المعني بتعزيز وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية، على الصعيد العالمي وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها؛

١٢ - **تكرر طلبها** إلى رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن يُنشئ آلية مشتركة بين الوكالات تكون معززة وذات طابع رسمي بقدر أكبر، يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لتشجيع على تقديم الدعم المشترك لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتبادل المعلومات عن الأنشطة الإنمائية وعن النتائج التي تحقّقها مختلف المؤسسات، كل من خلال نموذج العمل الذي ينتهجه دعما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتهيب

(١١) القرار ١/٧٠.

(١٢) SSC/17/3.

بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعيّن جهات تنسيق تمثيلية للانضمام إلى الآلية، وتطلب إلى رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن يتيح الفرصة لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليكون ممثلًا على نحو أكثر انتظامًا في الآليات الاستراتيجية وآليات التنسيق التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عند مناقشة المسائل التي تمس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وترحب في هذا الصدد بالتقدم الذي أحرزته فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لهذا الغرض؛

١٣ - **تهييب** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المعنية الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مساعدة البلدان النامية على تنفيذ مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات والخبرات المستفادة من بلدان الجنوب، لا سيما مع أقل البلدان نموًا، بناء على طلبها وبطريقة تتفق مع ولايات تلك المؤسسات وخططها الاستراتيجية؛

١٤ - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى التشجيع على نقل التكنولوجيات بشروط محل اتفاق متبادل بما يعود بالنفع على البلدان النامية في إطار السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

١٥ - **ترحب** بإطلاق آلية تيسير التكنولوجيا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتتطلع إلى استمرار تطويرها وتفعيلها؛

١٦ - **تطلب** إلى مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك فرقة العمل التابعة لها المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، أن تواصل، في حدود الموارد المتاحة وبالتشاور والتنسيق الوثيقين مع حكومات البلدان النامية ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حصر وتوثيق الممارسات الجيدة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولا سيما الممارسات المجدية في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، مع مراعاة وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطة عمل أديس أبابا^(١٣) وطابع التكامل بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب؛

١٧ - **تحث** الأمم المتحدة على مواصلة دعم مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تسهم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، المعتمدة في كيتو، في عام ٢٠١٦^(٤)؛

١٨ - **تحيط علماً مع التقدير** بالمعرض العالمي السنوي التاسع للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقده في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، باستضافة من حكومة تركيا، حول موضوع "التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عصر التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية: السبيل إلى تخليد الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بونينس آيرس"، وهو يرمي إلى عرض حلول التنمية المستدامة التي يمكن التوسع في تطبيقها وتكرارها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

(١٣) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

١٩ - **تسليم** بالدور المهم الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا السياق، أن يتخذ في حدود الموارد المتاحة وبدعم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، خطوات لتحديث الأدوات السياساتية القائمة واستحداث الجديد المناسب منها لتمكين منظومة الأمم المتحدة من تقديم دعم فعال إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في الاستعانة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٠ - **تنويع** بالجهود الإيجابية التي تبذلها مؤسسات الأمم المتحدة لوضع استراتيجيات مواضيعية تتعلق بتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتحث في هذا الصدد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على السعي، بالتشاور مع جميع الدول، إلى زيادة فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حسب الاقتضاء، لتعزيز أثره في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢١ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تعزز دعمها في المجالات التي أثبتت فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب فعاليته، وهي بناء القدرات، والتكامل الإقليمي، والروابط الإقليمية، ووصل البنى التحتية ببعضها بعضاً، وتنمية القدرات الإنتاجية الوطنية من خلال تبادل المعارف، والمبتكرات التكنولوجية، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة وفي العديد من مجالات التنمية المستدامة، من قبيل القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛

٢٢ - **ترحب** بالدعم الذي تقدمه البلدان النامية لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الرامية إلى تحسين التغذية والأمن الغذائي، وتدعو إلى تكرار هذا النهج في مجالات أخرى ذات صلة، بالاعتماد على الخبرة التقنية لمختلف مؤسسات الأمم المتحدة؛

٢٣ - **تقر** بإسهام التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في مجال التنمية المستدامة، وتشجع على بذل المزيد من الجهود من أجل تعميم المنظور الجنساني في سياق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

٢٤ - **تلاحظ** أنه، استجابة للطلب المتزايد على دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، نهضت اللجان الإقليمية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق الاضطلاع ببحوث ودراسات تحليلية على صعيد السياسة العامة بشأن القضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى دولها الأعضاء، وعقد حوارات رفيعة المستوى في مجال السياسة العامة، وإقامة شراكات استراتيجية، والتشجيع على إقامة مبادرات محددة لتنمية القدرات ومبادرات أخرى، وفي هذا الصدد، تدعو اللجان الإقليمية إلى دعم البلدان النامية، بناء على طلبها، في إدماج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة التي تتولى زمامها هي بنفسها، في مجالات مثل الأطر الإقليمية لتخطيط التنمية والأطر الإقليمية المتعلقة بالمالية العامة، وإلى المساعدة في تشجيع اتساق السياسات والتنسيق وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في ميداني البيانات والإحصاءات من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٥ - **تؤكد من جديد** أن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دوراً ينبغي أن يضطلع به بوصفه حلقة وصل استراتيجية بين المناطق، وأنه يتبنى نهجاً يتسم بتعدد أصحاب المصلحة، إذ يضم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات الفاعلة التي تسهم في مواجهة تحديات التنمية وتحقيق أهدافها بما يتماشى مع استراتيجيات التنمية الوطنية وخططها؛

٢٦ - **تُحَث** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تقديم الدعم إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما يمكن البلدان الأعضاء فيها من إقامة المزيد من الشراكات والأطر العابرة للحدود الوطنية، وذلك بغية تشجيع أفضل الممارسات التي يمكن أن تعود بالفائدة على عدد كبير من البلدان النامية والتوسع في تطبيقها؛

٢٧ - **ترحب** بالعدد المتزايد من المنتديات التي تعقد لتمكين للحكومات وسائر مقرري السياسات من الانخراط، بطريقة تشاركية شاملة للجميع، في مناقشة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإسهامها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك التصدي للتحديات المطروحة والدروس المستفادة والممارسات الجيدة في المجالات الرئيسية؛

٢٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم ضمن تقريره الشامل إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها العشرين، بالتشاور مع جميع الدول ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توصيات ومعلومات مستكملة عن الخطوات الملموسة المتخذة لتعزيز مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز دور المكتب وتحسين أثره تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مجالات منها الموارد البشرية والمالية وموارد الميزانية، بوسائل منها إمكانية تعيين ممثل خاص للأمين العام بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن توضيح العلاقات الإدارية والتسلسل الإداري والمهام، وتحسين الشفافية والمساءلة والكفاءة، مع مراعاة المسائل التي تناولها تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عن أعمال دورتها التاسعة عشرة^(١٤) وقرار اللجنة ١/١٩ المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦^(١٥) والقرار ١٣/٢٠١٦ المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ الصادر عن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع^(١٥)؛

٢٩ - **تسلم** بضرورة تعبئة الموارد الكافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتدعو في هذا السياق جميع البلدان التي لديها القدرة على دعم هذا التعاون من خلال المساهمة في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وفي صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفقا لقرارها ٢٦٣/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، إلى أن تفعل ذلك وأن تدعم المبادرات الأخرى المتخذة لفائدة جميع البلدان النامية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية، بشروط متفق عليها بصورة متبادلة؛

٣٠ - **تطلب** إلى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يواصل على نحو فعال تقديم خدمات الأمانة التي تحتاجها الدول في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في عام ١٩٧٨؛

٣١ - **تسلم** بالحاجة إلى تعزيز وزيادة تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتكرر في هذا الصدد تأكيد قرارها أن تعقد المؤتمر الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس، وذلك في بوينس آيرس، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩؛

(١٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والسبعون، الملحق رقم ٣٩ (A/71/39).

(١٥) انظر DP/2016/19.

٣٢ - تهيب بجميع الدول الأعضاء أن تشارك مشاركة كاملة وبناءة في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المقرر عقده في بوينس آيرس عام ٢٠١٩، وترحب بتوصية الأمين العام أن تقدم منظومة الأمم المتحدة مدخلات فنية لإثراء المناقشات بين الدول في سياق التحضير للمؤتمر، وذلك عن طريق مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصفتها أمانة المؤتمر؛

٣٣ - ترحب بالعرض السخي الذي تقدمت به حكومة الأرجنتين لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحمل جميع تكاليفه؛

٣٤ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، كل في إطار ولايته وموارده، أن تكفل عدم ترك أي فرد أو بلد خلف الركب في تنفيذ هذا القرار؛

٣٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثالثة والسبعين، ما لم يُتفق على خلاف ذلك، البند الفرعي المعنون "التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية" في إطار البند المعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والسبعين، تقريراً شاملاً عن حالة التعاون بين بلدان الجنوب، يتضمن تقييماً للتدابير الملموسة التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين الدعم الذي تقدمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، حسب الاقتضاء، وعن تنفيذ هذا القرار، بما يشمل جميع الجوانب المبينة في الفقرة ٢٨ أعلاه، وذلك على سبيل الاستثناء ودون إرساء أي سابقة بالنسبة إلى التقارير التي سيقدمها الأمين العام مستقبلاً.